

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	٣ - ٣
بتاريخ:	٢٠١٧/٥ / ٨

٤٤٧٢/٢/٣٢

ملف رقم:

السيد اللواء/ رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لميناء الإسكندرية

تحية طيبة وبعد ...

فقد اطلعنا على كتابكم المؤرخ ٢٠١٥/١٠/١٥ بشأن النزاع القائم بين الهيئة العامة لميناء الإسكندرية ومصلحة الجمارك عن إلزام الأخيرة أداء مبلغ مقداره (١٥٧٧٤٢,٥٩) مائة وسبعة وخمسون ألفاً وسبعمائة واثنان وأربعون جنيهاً وتسعة وخمسون قرشاً قيمة استهلاك كهرباء ومياه بالمباني والمنشآت التي تشغلها بميناء الإسكندرية البحرى والمملوكة للهيئة وكذا الفوائد القانونية.

وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أن مصلحة الجمارك تشغل العديد من المباني والمنشآت

داخل ميناء الإسكندرية البحرى المملوكة للهيئة العامة لميناء الإسكندرية بموجب قرار رئيس الجمهورية

رقم (٤١٧) لسنة ١٩٦٥، وقد قامت المصلحة باستهلاك كهرباء ومياه خلال الفترة من عام ٢٠١٢ حتى يونية

عام ٢٠١٤ بلغت قيمتها (٢٥٥١٢٤,٤٦) مائتين وخمسة وخمسين ألفاً ومائة وأربعة وعشرين جنيهاً

وسنة وأربعين قرشاً، سددت منها مبلغ (٩٧٣٨١,٨٧) سبعة وتسعين ألفاً وثلاثمائة وواحد وثمانين جنيهاً

وسبعة وثمانين قرشاً، لذلك طالبت الهيئة العامة لميناء الإسكندرية مصلحة الجمارك بسداد المبلغ المتبقى

ومقداره (١٥٧٧٤٢,٥٩) مائة وسبعة وخمسون ألفاً وسبعمائة واثنان وأربعون جنيهاً وتسعة وخمسون قرشاً،



عيسى البطي
مجلس الدولة

إلا أنها امتنعت عن السداد رغم إنذارها على يد محضر بتاريخ ٢٠١٥/٥/٣، مما حدا بكم إلى طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع.

ونفيد أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٢٤ من يناير عام ٢٠١٧م، الموافق ٢٦ من شهر ربيع الآخر عام ١٤٣٨ هـ؛ فتبين لها أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ تنص على أن: " تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبقاً في المسائل والموضوعات الآتية: (أ)... (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض . ويكون رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانبين...".

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم _ وعلى ما استقر عليه إفتاؤها _ أن المشرع اختصها بإبداء الرأي مسبقاً في الأنزعة التي تثار بين الجهات الإدارية وذلك بديلاً عن اللجوء لإقامة الدعاوى القضائية، وأضفى على رأيها صفة الإلزام، حسماً لأوجه النزاع وقطعاً له . ولما كانت ممارسة الجمعية العمومية لولايتها تتطلب أن يكون النزاع مستوفياً شرائطه الشكلية والموضوعية مدعوماً بمستنداته التي يمكن من خلال تمحيصها الفصل فيه وصولاً إلى وجه الحقيقة. ومن ثمّ فللجمعية العمومية في سبيل تهيئتها للنزاع ليكون صالحاً للفصل فيه أن تنتدب خبيراً، أو أكثر للاستتارة بالرأى في المسائل الفنية التي تستدعى خبرة خاصة بشأنها، وبظل تقدير عمل أهل الخبرة والموازنة بين آرائهم فيما يختلفون فيه خاضعاً كغيره من الأدلة لتقدير الجمعية العمومية، باعتباره عنصراً من عناصر الإثبات في النزاع.

وترتيباً على ما تقدم، ولما كان البين من مطالعة أوراق النزاع المائل أنه غير صالح للفصل فيه بحالته الرهنة لوجود بعض الأمور الفنية المتخصصة التي يوقف الفصل فيها على الاستعانة بأهل الخبرة،



لذا فقد ارتأت الجمعية العمومية تكليف طرفى النزاع بتأليف لجنة مالية مشتركة برئاسة أحد المراقبين الماليين التابعين لوزارة المالية، وحددت مهامها على نحو ما سيرد تفصيلاً بالمنطوق.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى تكليف طرفى النزاع بتأليف لجنة مالية برئاسة أحد المراقبين الماليين تنتدبه وزارة المالية، ويمثل فيها طرفا النزاع، تكون مهمتها بعد الاطلاع على جميع أوراق النزاع تحديد مقدار المبالغ محل المنازعة على وجه الدقة خلال الفترة من عام ٢٠١٢ حتى يونيو عام ٢٠١٤، وسند المطالبة بها، ورأى اللجنة فى مدى صحة هذا السند وكفايته، وأسباب امتناع مصلحة الجمارك عن أدائها، وما تم سداده منها، ولجنة إبداء ما تراه من ملاحظات على أن تودع تقريرها مرافقاً به محاضر أعمالها وجميع الأوراق التى بنيت عليها نتيجة هذا التقرير لدى الجهة عارضة النزاع التى تلتزم تقديمه إلى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قبل انعقاد جلسة ٢٠١٧/٦/١٤ م.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً فى: ٢٠١٧/٤/٨

رئيس
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
يحيى أحمد راغب دكرورى
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



رئيس
المكتب الخفى
المستشار/
مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة
معترز/